

الأمن الغذائي في دول الخليج العربية

ورقة مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
لمنتدى «دراسات» الرابع
مملكة البحرين
2021م

اعداد :

م. حسين ال ابراهيم
مدير ادارة الزراعة والأغذية
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الامن الغذائي في ظل جائحة كورونا

- نجحت دول المجلس في مواجهة تحدي الامن الغذائي من جائحة كورونا رغم الاجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها في انحاء العالم وتسببها في تعطيل بعض سلاسل الامداد وتقييد حركة التصنيع والسفر والتنقل ، حيث اعلنت الحكومات الخليجية توفر السلع الغذائية والاعتماد على المخزونات الهائلة للمواد الغذائية التي تكفي لفترات طويلة ، ويعزى ذلك الى ان مواضيع الامن الغذائي كانت دائما على راس اجندة العمل في دول المجلس على مدار السنوات الماضية.
- كما لجأت دول المجلس الى العديد من الاجراءات خلال الجائحة لتعزيز الامن الغذائي لديها من خلال تامين مخزون استراتيجي من الاغذية ، وخفض المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية وتامين سلاسل التوريد ، بالإضافة الى التنسيق المشترك بين الدول الخليجية من خلال عقد اجتماعات استثنائية ، والتوجه نحو مراكمة المخزونات الغذائية ، وتبني العديد من حزم الدعم الاقتصادية لقطاع الزراعة والتوسع في الاستثمار الخارجي.

محددات الأمن الغذاء في دول مجلس التعاون

- تتمثل محددات الامن الغذائي على خصائص الدولة الجغرافية والمناخية ووفرة المصادر المائية ووفرة الموارد البشرية ووفرة الاراضي الزراعية والمراعي والغابات ووفرة الثروة الحيوانية ، ووفرة التكنولوجيا الحديثة .
- المحددات الطبيعية : وتتبع من طبيعة المنطقة الصحراوية التي تقع فيها دول المجلس ، اذ تتسم المنطقة بندرة الموارد المائية الطبيعية ، فلا توجد فيها انهار عذبة ، وتشهد تراجعاً في المياه الجوفية ، كما ان معدل هطول الامطار يعد من المعدلات الاقل في العالم في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات التبخر.
- المحددات الجغرافية : تعاني دول المجلس من ضعف الانتاج الزراعي ، حيث يسهم قطاع الزراعة بنسبة 1.4% في الناتج المحلي لهذه الدول ، ويرجع ذلك الى قلة الاراضي الصالحة للزراعة وضعف جودة التربة بسبب التكوين الجغرافي والظروف المناخية للمنطقة بالإضافة الى محدودية المياه .
- المحددات الديموغرافية : يسهم تنامي عدد السكان في دول المجلس الى ارتفاع حاجاتها من الغذاء وذلك في ظل ارتفاع معدلات الاستهلاك .

جدول يوضح تطور قيمة واردات دول المجلس من المواد الغذائية بين 2010 - 2020م (بالمليار دولار)

المصدر : Economic intelligence unit

المجموع	الامارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
25.8	3.6	16.8	1.3	2.1	2.3	0.7	2010
27.5	3.8	17.9	1.3	2.1	2.5	0.8	2011
27.2	4.1	19.0	1.4	2.3	2.7	0.8	2012
29.5	4.4	20.3	1.6	2.4	3.0	0.9	2013
33.7	5.1	21.7	1.9	2.9	3.4	1.0	2014
36.3	5.5	24.5	2.1	3.3	3.6	1.1	2015
39.6	6.1	27.2	2.3	3.1	3.9	1.2	2016
42.6	6.6	29.0	2.5	3.5	4.2	1.3	2017
45.9	7.2	30.9	2.8	3.9	4.6	1.4	2018
49.35	7.8	33.0	3.1	4.3	4.9	1.5	2019
53.1	8.4	35.2	3.3	4.8	5.3	1.6	2020

عدد السكان في دول المجلس خلال الفترة 2018 - 2020م

المساحة كلم مربع	معدل النمو	اعداد السكان			الدولة
		2020	2019	2018	
83.600	%1.2	9.890.402	9.770.529	9.397.000	الإمارات
765	%3.5	1.701.575	1.641.172	1.378.000	البحرين
2.149.690	%1.6	34.813.871	34.268.528	33.000.000	السعودية
309.500	%2.6	5.106.626	4.974.986	4.592.000	عمان
11.581	%1.7	2.881.053	2.832.067	2.675.322	قطر
17.820	%1.5	4.270.571	4.207.083	4.348.395	الكويت
2.572.956	%1.7	58.664.098	57.694.365	55.390.717	المجموع

المصدر: US Census Bureau World Population, worldpopulationreview.com

واردات دول المجلس حسب تقييم المخاطر

يوضح الجدول التالي اجمالي واردات دول المجلس من السلع الغذائية مرتبة حسب قيمة الواردات كما تم تقييم المخاطر وفقاً لما يلي: (اجمالي قيمة الواردات ، البعد الجغرافي عن دول المجلس، الاستقرار السياسي):

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحليل فريق العمل
*لا تشمل التجارة البينية

الترتيب	الدولة	قيمة واردات السلع الغذائية لعام 2018م	النسبة	مستوى المخاطرة
1	الهند	\$4,781.57	14.44 %	عالية
2	البرازيل	\$3,478.13	10.50 %	عالية
3	الولايات المتحدة	\$2,258.42	6.82%	عالية
4	استراليا	\$1,721.58	5.20%	عالية
5	نيوزلندا	\$1,197.41	3.62%	عالية
6	روسيا	\$1,010.68	3.05%	عالية
7	هولندا	\$986.51	2.98%	متوسطة
8	باكستان	\$870.49	2.63%	منخفضه
9	مصر	\$830.87	2.51%	منخفضه
10	تركيا	\$760.07	2.29%	متوسطة
11	المانيا	\$742.82	2.24%	منخفضه
12	الصين	\$604.19	1.82%	متوسطة
13	اندونيسيا	\$532.68	1.61%	منخفضه
14	الأردن	\$428.84	1.29%	منخفضه
15	كندا	\$349.12	1.05%	منخفضه
16	المملكة المتحدة	\$238.63	0.72%	منخفضه
17	صوماليا	\$197.95	0.60%	عالية
18	بقية الدول	\$12,132.61	36.63 %	عالية

مؤثرات حالة لعام 2020-2021 م على الأمن الغذائي في دول المجلس

1- تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد Covid-19

على سبيل المثال لا الحصر قامت روسيا وكازاخستان بفرض حظراً على بيع الحبوب المصنّعة للخارج وقيام فيتنام المنتج الثالث عالمياً للأرز بإيقاف تصديره وغيرها من بقية القيود في الدول المنتجة لتفادي مخاطر نقص مخزونها الغذائي من هذا السلع، هذا وتجدر الإشارة بأن أكبر ست دول تقوم دول المجلس باستيراد السلع الغذائية منها قد نفذت العديد من الاجراءات الاحترازية ومنها الحجر الصحي و وقف الأعمال في تلك الدول لمدة لا تقل عن شهر.

2- تأثيرات انخفاض اسعار النفط ونتاج الوقود الحيوي

سوف تتأثر دول المجلس من جراء انخفاض اسعار النفط والتي ستؤدي إلى انخفاض في الإيرادات النفطية والتي بدورها ستعكس على انخفاض في الانفاق الحكومي والذي سيؤدي بدوره إلى تقييد قدرة الدولة على تدوير عجلة الاقتصاد بسبب ضعف ضخ الأموال وتوفير الموارد المالية

3- الاضطرابات السياسية و الصراعات الدولية و الاقليمية

- تشهد منطقة دول الخليج العربي عدد من مناطق الصراع الساخنة كما تضم عدد من المضائق البحرية الدولية التي تعتبر شريان لأغلب سفن الشحن الدولية (مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس)، فأى اضطرابات تؤثر على هذه المنافذ البحرية سوف يؤثر على حركة سفن الشحن من وإلى دول المجلس وارتفاع تكلفة التأمين على الشحن البحري مما يترك أثراً سلبياً على الواردات أو الصادرات الغذائية لدول المجلس.
- كما يجب أن لا نغفل عن أثر حدوث لا قدر الله اضطرابات سياسية أو صراعات في الدول الموردة لدول المجلس والتي غالباً ما تؤثر بشكل مباشر على كفاءة الاقتصاد الداخلي في تلك الدول.

جهود دول المجلس لتعزيز الأمن الغذائي

- التنسيق المشترك : عقدت دول المجلس العديد من الاجتماعات التنسيقية لإيجاد الحلول المشتركة التي نجحت توقف الواردات بسبب جائحة كورونا وسبل التعامل معها ، ووضع الية عمل بين الجهات المختصة للتنسيق فيما يخص تدفق واستقرار السلع.
- مراكمة المخزونات الغذائية : سعت دول المجلس الى التأكد من وجود مخزون غذائي يكفي لمدة ستة اشهر من المواد الغذائية مثل الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم ومنتجات الاسماك ، كما سعت بعض الدول الى الاحتفاظ بمخزون غذائي يكفي لمدة 12 شهرا .
- تبني العديد من حزم الدعم الاقتصادية لقطاع الزراعة : تقديم حزم من الدعم لقطاع الزراعة للتخفيف من الاثار السلبية على القطاع وتعزيز منظومة الامن الغذائي ، وضمان استمرار سلاسل الامداد الغذائية ووفرة المعروض من المنتجات الزراعية ، وذلك من خلال صناديق التنمية الزراعية وغيرها من طرق الدعم الحكومية.
- التوسع في الاستثمار الخارجي : وذلك بعقد شراكات واتفاقيات مع دول خارجية تتوافر فيها محددات الزراعة ، ومن الامثلة الناجحة في هذا المجال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والانتاج الحيواني (سالك) والاستثمار في مجال انتاج الرز البسمتي في الهند.

النظرة المستقبلية للأمن الغذائي الاستراتيجي لدول المجلس

نظرا لان مستقبل الطلب العالمي على السلع الغذائية الاساسية يفوق المعروض ، فيجب الاقتناع بان اسعار الغذاء العالمي لن تعود مستقبلا الى سابق عهدها ، نتيجة تكاليف الانتاج الزراعي وتدهور الاحوال المناخية وتنامي الامراض الزراعية ، لذا يجب البدء ببناء المخزون الغذائي الخليجي الاستراتيجي من خلال الخطوات التالية:

- **انشاء مركز خليجي موحد لدراسات الأمن الغذائي** يكون من مهامه التنسيق بين الجهات الخليجية المختلفة المعنية بالأمن الغذائي ، وجمع وتحليل البيانات ، ووضع الخطط الاستراتيجية ، وتوحيد المنهجيات والمعايير في مجال البحوث الزراعية والسمكية .
- تأسيس شركات مساهمة خليجية عملاقة بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص.
- توقيع عقود طويلة الاجل لشراء السلع الغذائية الاساسية من الدول الزراعية التي تمتلك فائضا كبيرا في الانتاج .
- تعزيز التجارة البينية وتنويعها وعدم الاعتماد على مصادر ثابتة من قبل الدول ، مثل تحفيز التصنيع الوطني ، والمشاريع التي تعزز الامن الغذائي في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية.
- ضرورة البدء في الزراعة الخلوية والبروتين البديل ، وهي الزراعات التي لا تحتاج الى كميات كبيرة من المياه والاراضي الصالحة للزراعة .
- انشاء خطوط سريعة في مراكز الجمارك لضمان انسيابية وعبور المنتجات الغذائية والسلع الاساسية.

الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في مملكة البحرين 2020 - 2030

مقدمة

(استراتيجية مملكة البحرين)

- انطلاقاً من التوجيهات السامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى ال خليفة ، وبمتابعة مستمرة من قبل حكومة مملكة البحرين الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد ال خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يحظى ملف الأمن الغذائي اهتماماً بالغاً لما يمثله هذا الملف من اهمية للأجيال الحالية والمستقبلية.
- وانطلاقاً من هذا الاهتمام تم اعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2020-2030) بالاشتراك بين حكومة مملكة البحرين و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

الغايات الاستراتيجية

(استراتيجية مملكة البحرين)

- تشجيع النظم المبتكرة التي تزيد من جودة وكمية الإنتاج ونضمن الاستدامة للأغذية المنتجة محليا.
- تطوير التدابير اللازمة من اجل تخفيف وطأة الاضطرابات التي تؤثر على الواردات من خلال رصد الاحتياطات وتعزيز بيئة التجارة والاستثمار.
- الحد من هدر الغذاء وضمان الأمن الغذائي.

محددات الامن الغذائي

(استراتيجية مملكة البحرين)

- انتاج الغذاء المحلي.
- الاستثمارات الداخلية والخارجية .
- التجارة .
- الاحتياطات الاستراتيجية.
- الفاقد والمهدر من الأغذية.
- السلامة الغذائية .
- التغذية واستخدام الغذاء.
- تغير المناخ وادارة الموارد الطبيعية والاستدامة.
- البيانات وادارة المعلومات والبحوث.
- التخطيط والتنسيق والتنفيذ .

توصيات محددات الأمن الغذائي

(استراتيجية مملكة البحرين)

تضم استراتيجية الأمن الغذائي حوالي (67) توصية نذكر منها على سبيل الامثلة:
الاستثمارات الداخلية والخارجية :

- تنويع الاستثمارات الخارجية على مختلف المستويات في سلسلة الامدادات الغذائية .
- الاستثمار في دول اقل تعرضا للمقلبات الامنية او البيئة او الصحة.
- الاستفادة من استثمار (خيرات البحرين) في مجال الاعلاف والانتاج الحيواني.
- تنويع الشركاء في التجارة من اجل تخفيف وطأة المخاطر الناجمة عن تركيز الامدادات لاسيما فيما يتعلق بالسلع الاستراتيجية مثل القمح والارز .
- الارتقاء باللوجستيات التجارية.

الخطة التنسيقية والاستراتيجية للأمن الغذائي وتنفيذها :

- الامن الغذائي متعدد الابعاد ويتطلب تنسيق الجهود من مختلف المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الاكاديمية وجميع القطاعات ذات الصلة .
- تشكيل لجنة وزارية او مجلس اعلى للأمن الغذائي تحت مسؤولية مكتب رئيس الوزراء ، سوف يتضمن ذلك استيفاء الاهداف المتعلقة بالأمن الغذائي في البحرين على المستوى المتوسط والبعيد.

الإطار العام لمجلس الأمن الغذائي

(استراتيجية مملكة البحرين)

- ان ينشا المجلس بقرار من مجلس الوزراء الموقر للإشراف والتوجيه بشأن جميع مبادرات الأمن الغذائي.
- يعرف المجلس باسم « مجلس الأمن الغذائي الاستراتيجي » برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء.
- تتكون عضوية المجلس كل من التالي :
 - * وزارة الاشغال والتخطيط العمراني (قطاع شئون الزراعة والثروة البحرية والثروة الحيوانية).
 - * وزارة الداخلية .
 - * وزارة المالية والاقتصاد الوطني .
 - * وزارة الصناعة والتجارة والسياحة .
 - * وزارة الصحة.

شكرا لاهتمامكم ،،،

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية